مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الأبعاد الاجتماعية والدينية لمقترح قانون الأسرة المسيحية: دراسة استطلاعية على عينة من ممثلي كنائس الإيبارشية القبطية الأرثوذكسية بالأقصر

مارينا عياد ظريف يسي
مقيدة ومسجلة بالدراسات العليا في قسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2024.266433.1879

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٤) يوليو ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الأبعاد الاجتماعية والدينية لمقترح قانون الأسرة المسيحية: دراسة استطلاعية على عينة من ممثلي كنائس الإيبارشية القبطية الأرثوذكسية بالأقصر

الملخص:

تناولت الدراسة الراهنة موضوع مشروع الأحوال الشخصية للأسر المسيحية، وهدفت إلى الكشف عن الابعاد الاجتماعية والدينية التي تقف وراء إصدار المقترح القانوني للأسرة المسيحية، وتسليط الضوء على أهدافه وأهميته والقائمين على بنائه، والتعرف على المشكلات التي سيعالجها القانون الجديد مع التوضيح، بالإضافة إلى الكشف عن تعامل القانون الجديد وفقًا للكنيسة القبطية الأرثوذكسية من المفاهيم المرتبطة مثل: (انحلال الزواج "التفريق مدنى"، بطلان الزواج "التطليق"، الطلاق، الزنى الحكمي، الميراث) وكذلك التطرق إلى التحديات التي قد تعرقل صدور القانون، لذا اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة حالة، كما استعانت الدراسة بدليل المقابلة شبه المنظمة والاخباريون والاتصال التليفوني وتحليل المضمون.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها:

- يتسم المقترح القانوني للأسرة المسيحية بالمرونة في التقاضي.
- تمت صياغة القانون على نهج إنجيلي لا يخالف تعاليم الكتاب المقدس والقوانين الكنسية مستندًا على تعاليم الآباء الرسل والكنيسة.
- يعنى بمصطلح مشروع موحد بأن المشروع شارك في إعداده وصياغة بنوده، جميع الكنائس الخمس المعترف بها، وقد اتفق الجميع على بعض المواد، والبعض الآخر من المواد اختلفت كل كنيسة عليه واختصت بمادتها الخاصة بها والمعتمد على تعاليمها وعقيدتها.

الكلمات المفتاحية: الدين، الأسرة المسيحية، الكنيسة، الإيبارشية، القبطية.

مقدمة:

لاحظ الانثروبولوجي الأمريكي لويس مورغن أن الأسرة مرت بثلاث مراحل تاريخية، وضح ما توصلت إليه الأسرة من تنظيم، فتتمثل في:

(أ) المرحلة الأولى: كانت العلاقات بين أبناء القبيلة والملكية جماعية تتصف بالمساواة فعرف من خلالها الزواج الجمعي، فكانوا يتشاركون أدوارًا لجهة الأمومة والأبوة والبنوة.

(ب) المرحلة الثانية: أصبحت العلاقات الجنسية محرمة وممنوعة بين المحارم والمقربين بالدم، بعد أن انضبطت العلاقات المعروفة سابقًا مع ما يعرف بالعائلة الثنائية.

(ج) المرحلة الثالثة: حين أصبح هناك عقد وتعاهد بين جموع الناس، وبالتالي انتظمت علاقة الحياة الأسرية بين الرجل والمرأة.

ومن هذا السياق الانثروبولوجي نري أن الأسرة هي أول تنظيم اجتماعي عرفته البشرية في كافة المجتمعات علي اختلاف تنوعها الحضاري سواء كان بدو أو قبائل أو غابية أو فلاحين أو حضر وعلي اختلاف تشعبها العقائدي على سبيل المثال (بوذيين، مجوس، يهود، مسيحيين، إسلام) باعتبار أن الأسرة هي الوسيط الفعلي بين الفرد وبيئته الاجتماعية، ومن هنا ترتكز مهمة تسليم الأفراد الجدد ثقافة المجتمع الذي سيعشون فيه، فلا مجتمع بدون أسرة ولا أسرة بدون مجتمع بشري (مأمون طريبة، ٢٠١٢م: ص ٧).

ومن هذا المنطلق نجد أن المراحل التاريخية التي مرت بها الأسرة عبر الزمن تختلف من مرحلة لآخري, فالتطوير أضاف أسس وقواعد نظامية لتكوين الأسرة وأصبحت بناء اجتماعي تختلف قوانينه مع الزمن، برغم من أنها وحدة اجتماعية صغيرة إلا إنها تعتبر الوحدة الأساسية في المجتمع، بالإضافة إلى تكوين الأسرة يعتبر

ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ، وتقوم الأسرة بوظائف متعددة وتتشارك أفرادها في جميع الأنشطة الاجتماعية، لتوفير جميع احتياجات و مستلزمات الحياة اليومية.

ولاحظ أن في القرن التاسع عشر ظهر القانون كرد فعل جزئي علي نظريات قانون الطبيعة والتي سعت إلى أساس دائم وصحى عالميا للقانون في الطبيعة أو العقل الإلهي، بالإضافة إلى بأنه تشترك مدارس الفلسفة الوضعية في ثلاث افتراضات رئيسية وهم : الافتراض الأول " يتمثل في تعريف القانون علي أنه نظام من القواعد أو المعايير أو المبادئ " والثاني " هو مسألة اجتماعية يمكن التحقق من مصادر سلطته وصلاحيته تجريبيا " بينما الافتراض الثالث هو " لا توجد ضرورة للربط بين القانون والأخلاق وهذا يعني أن صحة القاعدة القانونية لا تستمد من محتواها بل من مصدرها الذي يتم تصوره من منظور الفعل اجتماعي أو مؤسسة اجتماعية (Reza banker, 2014: P 24).

واستنادًا إلى ما سبق؛ وجود نظام قانوني ينظم الأحوال الشخصية للأسرة يعمل على تقليل المشكلات والصراعات والمنازعات التي تحدث داخل الإطار الأسري.

كما ظهرت المسيحية في الثقافة القانونية الرومانية التي عرفت الزواج الشرعي" بالاتحاد الرجل والمرأة متشاركان معا في الحياة، كما دعي بعض فقهاء الرومان بأن الزواج شركة لا تنفصم واتحاد مقدس ودائم كما اعتبروا أن الحياة الأسرية بتضمن استمرار الجنس البشري ووفرت نوعا من البقاء الجماعي. (John wjitte, 2019: P18)

ومن هذا المنطلق كان من الضروري الكشف عن الابعاد الاجتماعية والدينية التي تقف خلف إصدار القانون المقترح للأسرة المسيحية من خلال ممثلي الكنائس القبطية الأرثوذكسية، مع تسليط الضوء على المجلس الأكليريكى المختص بقضايا الأحوال الشخصية للمسيحيين، بالإضافة إلى تحليل مضمون الحوار التلفزيوني للأنبا

بولا مطران طنطا وتوابعها و رئيس المجلس الإكليريكى العام للأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس داخل مصر وخارجها منذ عام(١٩٨٩م)، ثم رئيساً للمجلس الإكليريكى الإقليمي لآسيا واستراليا حتى عام (٢٠١٨م)، وله دور رئيسي في صياغة الأحوال الشخصية للمسيحيين، لتحقيق الاستفادة القصوى في خدمة المجتمع الأسري بصفة عامة والمجتمع الكنسي على وجه الخصوص.

أولًا: إشكالية الدراسة:

واجهت الدولة المصرية والكنيسة معًا العديد من الصعوبات والتحديات نتيجة عدم إيجاد قانون يعمل على معالجة المشكلات والخلافات الأسرية المسيحية وفقا لشريعتها الخاصة بها، وبعد أن تم التجديد والتطوير من الدستور لعام (٢٠١٤م) الذى كان له أثر في حياة كل مواطن قبطي مصري، حيث جاءت المادة الثالثة التي تنص على: "مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية"(دستور جمهورية مصر العربية،٢٠١٤م: ص ٦)، وبناء عليه طالبت الكنيسة المصرية بوضع قانون ليحد من المشكلات التي تواجه الدولة بصفة عامة والكنيسة والأسرة المسيحية بصفة خاصة حيث أفادت الدولة المصرية باتفاق جميع الكنائس المصرية على قانون موحد ويتناسب مع تعاليمهم وقوانين الكنيسة نظرا لأن لكل كنيسة لها لائحة خاصة بها لوجود اختلاف في العقيدة والتعاليم الكنسية بين الطوائف المصرية، فعملت الكنائس المصرية الخمس والمعترف بها من قبل الدولة بالإجماع على قانون موحد وهم الآتي:(الكنيسة الأرثوذكسية، الكنيسة الكاثوليكية، الكنيسة الإنجيلية، كنيسة الروم الأرثوذكس، كنيسة السريان الأرثوذكس).

وبالفعل سعت الدولة والكنيسة معًا لصياغة قانون موحد يحد من الأزمات

الأسرية المسيحية المتضررة، وعقدت الكنيسة المصرية الكثير من الاجتماعات بالتنسيق مع الخبراء والمتخصصين من رجال القانون والدين لصياغة القانون على أساس قانوني واجتماعي وديني وسياسي وتشريعي وقضائي لمناقشة مشروع قانون الأحوال الشخصية الذى ينظم الحياة الأسرية القبطية ويعمل على استمراها واستقرارها ويسطر الصعوبات التي تواجهها على أساس شريعتها الخاصة بها طبقا للدستور.

وعلاوة ذلك على؛ تحاول الدراسة الراهنة التعرف على مشروع قانون الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية للكشف عن الابعاد الاجتماعية والدينية التي تقف خلف إصدار المقترح القانوني للأسرة المسيحية، وأهميته، وأهدافه، والقائمين على بنائه، بالإضافة إلى التعرف على أبرز المشكلات وكيفية معالجة قضايا الاحوال الشخصية لمواطنين الأقباط في المقترح القانوني الجديد، مع توضيح موقف الكنائس المصرية اتجاهه، لذا تستند مشكلة الدراسة الراهنة على متغيران أساسيان يتم عرضهما على النحو الآتي:

- الاسرة المسيحية باعتبارها هي الوحدة الأساسية لبناء واستقرار المجتمع بشكل عام، ونواة وأيقونة الكنيسة على نحو خاص.
- المقترح القانون للأسرة المسيحية وتأثيره على قضايا الاحوال الشخصية للمجتمع المسيحي.

وعلى هذا الاساس تم اختيار موضوع الدراسة الحالية هو "الأبعاد الاجتماعية والدينية لمقترح قانون الأسرة المسيحية دراسة استطلاعية على عينة من ممثلي كنائس الإيبارشية القبطية الأرثوذكسية بالأقصر".

ثانيًا : مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- اهتمام الباحثة بدراسة الدوافع الاجتماعية والدينية التي تقف وراء إصدار المقترح القانوني.
- رغبة الباحثة في تسليط الضوء على أبرز المشكلات التي سيعالجها المشروع القانون للأحوال الشخصية للأسرة المسيحية في ضوء التغيرات القانونية والاجتماعية والكنسية والدينية.
- انتماء الباحثة إلى مجتمع الدراسة وذلك سوف يساعد على دراسة موضوع البحث العلمي بطريقة متعمقة.
- محاولة التعرف على أبرز المفاهيم المرتبطة بشكل مباشر بمشروع الاحوال الشخصية وفقا لكنيسة القبطية الأرثوذكسية القبطية التي تتمثل في:(انحلال الزواج "التفريق مدنى"، بطلان الزواج "التطليق"، الطلاق، الزنى الحكمي، الميراث).

ثالثًا: أهمية الدراسة:

سعت الدولة والكنيسة المصرية في صياغة مقترح قانوني خاص بالأسرة المسيحية ليعمل على وضع نظام قانوني يضبط أحوالهم الشخصية وينظمها ويقلل من المشكلات الأسرية القبطية وفقا لعقيدتها وشريعتها الخاصة بها، باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية لتنظيم المجتمع، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في كون هذا الموضوع حيث يمثل أحد الجوانب الهامة والمثيرة للجدل وتنقسم أهمية الدراسة إلي قسمين وهما:

١)الأهمية العلمية (النظرية) للدراسة:

في إطار محاولتها الإسهام في الجهود العلمية المبذولة من جانب الباحثة، تضيف الدراسة الراهنة بُعدًا سوسيولوجيًا جديدًا حول التعرف على المقترح القانوني للأسرة المسيحية بالإضافة إلى؛ الكشف عن الأبعاد الاجتماعية والدينية التي تقف وراء

إصدار هذا القانون، وتسليط الضوء علي جوانبها المختلفة من أجل التوصل إلى حقائق علمية يمكن الاستفادة منها لصالح المجتمع الأسرى القبطي والكنيسة المصرية على نحو خاص والمجتمع على نحو عام، وبما لا يدع مجالًا لشك أن موضوع الأبعاد الاجتماعية والدينية لمقترح قانون الأسرة المسيحية من الموضوعات التي يهتم بدراستها علم الاجتماع.

٢) الأهمية العملية (التطبيقية) للدراسة:

فيما يساهم به المجال التطبيقي والاستفادة من نتائجه وتوصياته من أجل تهيئة المجتمع للتكيف مع بعض التغيرات والتطورات التي طرأت على قانون الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية إلا أن أصبح مشروع جديد مقترح من الكنائس المصرية المسيحية، ومن هذا المنطلق؛ ترى الدولة والكنيسة المصرية أن هذا المشروع سوف يساعدها في التقليل من المنازعات والخلافات والأزمات الأسرية، لذا قدمت الكنيسة المصرية هذا المشروع لمعالجة تلك التحديات والصعوبات، بالإضافة إلى لفت النظر إلي موضوع جديد والتعرف عليه وهذا سوف يساهم في تحقيق فائدة للمجتمع، إلي جانب محاولة تهيئة المجتمع نفسيًا واجتماعيًا لم سوف يطرأ عليه من نظام قانوني مقترح جديد علي الأسرة والكنيسة المسيحية المصرية.

رابعًا: أهداف الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة التي تم رصدها سابقًا، تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف ويتمثل الهدف الرئيسي فيما يلي: "التعرف علي الأبعاد الاجتماعية والدينية لمقترح قانون الأسرة المسيحية لدي ممثلي كنائس الإيبارشية القبطية الأرثوذكسية بالأقصر".

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية وهى كالتالي:

١. التعرف على الدوافع الاجتماعية والدينية التي تقف وراء إصدار القانون وأهدافه وأهميته والقائمين على بنائه.
٢. كيفية التحقق من مشروع القانون المقترح في حل العديد من مشاكل الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية المصرية مع التعرف على أبرز تلك المشكلات، والكشف عن كيفية علاجها.
٣. الكشف عن كيفية تعامل القانون الجديد وفقا للكنيسة القبطية الأرثوذكسية من المفاهيم المرتبطة (انحلال الزواج "التفريق مدنى"، بطلان الزواج "التطليق"، الطلاق، الزنى الحكمي، الميراث).
٤. أخيرًا؛ التحقق من وجود تحديات قد تعرقل صدور القانون حتى الآن ليصبح قانون فعلى بدلًا من مقترح (التحديات، الأسباب، كيفية تلافيها).

خامسًا : تساؤلات الدراسة:

وفي ضوء ما سبق عرضه تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي: "ما الأبعاد الاجتماعية والدينية لمقترح قانون الأسرة المسيحية لدى ممثلي كنائس الإيبارشية القبطية الأرثوذكسية بالأقصر؟"

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي كالتالي:

١. ما الدوافع الاجتماعية والدينية التي تقف خلف إصدار القانون ؟ وما أهدافه؟ وما أهميته؟ ومن القائمين على بنائه؟
٢. هل يحقق مشروع القانون المقترح حل العديد من مشكلات الاحوال الشخصية للأسرة المسيحية المصرية ؟ وما أبرز هذه المشكلات وكيف يتم علاجها؟

٣. كيف سيتعامل القانون الجديد مع اختلاف موقف الكنائس المصرية من المفاهيم المرتبطة بشكل مباشر بالأحوال الشخصية (انحلال الزواج (التفريق المدني)، بطلان الزواج (التطليق)، الزنى الحكمي، الميراث)؟

٤. هل هناك تحديات قد تعرقل صدور هذا القانون واعتماده؟ وأن وجد ما أسباب ذلك؟ وكيف يمكن تلافيها؟

سادسًا : نوع الدراسة وانتمائها:

تعتبر الدراسة الراهنة من الدراسات الاستطلاعية والتحليلية الوصفية حيث أنها تقدم وصف كيفي وكمي لمشروع قانون الأحوال الشخصية للأسر المسيحية، من حيث التعرف على الدوافع الاجتماعية والدينية التي تقف وراء إصدار المقترح القانوني، بالإضافة إلى؛ تسليط الضوء على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه الأسرة القبطية وكيفية معالجتها في مشروع الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية مع الكشف عن أهدافه وأهميته والمستجدات المتطورة وموقف الكنائس المصرية اتجاه المشروع القانوني الجديد.

سابعًا: المناهج التي استخدمت في الدراسة:

١.المنهج الوصفي التحليلي(The descriptive analytical approach):

المنهج الوصفي التحليلي هو من أحد أهم المناهج المستخدمة في تفسير الظاهرة وتحليلها على نهج علمي منظم ومحدد من خلال جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة (على معمر، ٢٠٠٨م: ص ٢٨٧).

واعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول لبيانات ومعلومات حول مشروع قانون الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية والكشف عن ما وراء صدور القانون المقترح من حيث الابعاد الاجتماعية والدينية وكيفية معالجتها.

٢.المنهج التاريخي (The Historical method):

يعتبر المنهج التاريخي من أحد وأهم المناهج المستخدمة في علم البحوث العلمية، حيث يدرس التغيرات والتطورات والتحولات التي طرأت على موضوع البحث العلمي (أحمد طاهر مسعود،٢٠١١م: ص ٢٠)، لذا اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج التاريخي لعرض المراحل التطورية والتغيرات التي طرأت على قانون الاحوال الشخصية للأسرة المسيحية.

٣.منهج دراسة حالة (Case study approach):

عرف منهج دراسة الحالة بأنه الوسيلة لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرد أو مؤسسة أو نظام اجتماعي أو مجتمع محلى أو مجتمع عام، بالإضافة إلى بأنه يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بهدف الوصول إلى تعميمات علمية بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها (طلعت إبراهيم،٢٠١٠م: ص ١٢٣).

واعتمدت الدراسة على المنهج دراسة الحالة للوصول إلى تعميمات متعمقة وحقائق علمية حول مشروع قانون الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية والكشف عن الأبعاد الاجتماعية والدينية التي تقف خلف إصدار القانون المقترح.

ثامنًا: أدوات جمع البيانات:

سوف تعتمد الباحثة في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات:

١. أداة المقابلة شبة المنظمة (Semi-organized interview):

تم استخدام أداة المقابلة شبة المنظمة لإعطاء المبحوثين (الآباء الكهنة) بعض من المرونة للحصول على معلومات بأكبر قد ممكن والاستفادة من أي أفكار أو بيانات تساعد في الحصول على أكبر قدر من مشروع قانون الاحوال

الشخصية مع مراعاة السياق الهيكلي لدليل المقابلة (Joshua 2023: P 55 Iyadurai,)

٢. الأخباريون (Akhbarians):

سوف تستعين الباحثة بمجموعة من أعضاء المجلس الأكليريكى للحصول على بيانات ومعلومات حول أبرز المشكلات الأسرة المسحية والتحقق من كيفية معالجتها في مشروع قانون الاحوال الشخصية للأسرة المسيحية.

٣. الاتصال التليفوني (Telephone call):

تم استخدامه لوصول لبعض مفردات العينة في أماكن يصعب وصول الباحثة إليها.

٤. تحليل المضمون (Content analysis):

تستخدم أداة تحليل المضمون لجمع البيانات والمعلومات وصف المحتوى وتحليل مضمونه للكشف عن الاتجاهات البارزة في المحتوى (مدحت محمد ابو النصر،٢٠١٧م: ص١٩١).

تاسعًا: مجالات الدراسة:

(أ) المجال البشري: سوف تجري الدراسة على عينة من ممثلي كنائس الإيبارشية القبطية الأرثوذكسية بالأقصر وهى تحتوى على (١٥) كاهن.

(ب) المجال الجغرافي: لقد تم اختيار المجتمع موضوع البحث علي إيبارشية الأقصر وعلي كل الكنائس القبطية الأرثوذكسية التابعة لها ومن الكنائس التي سوف تجري عليهم الدراسة (كنيسة العذراء مريم بالأقصر وكنيسة مار جرجس بنجع الصياغ وكنيسة الأنبا أنطونيوس والأنبا بولا بشرق السكة الحديد وكنيسة الملاك ميخائيل وكنيسة القديس موريس بالطيبة وكنيسة القديسين بالطود).

(ج) المجال الزمني: تم إجراء الجزء الميداني من الدراسة في الفترة الزمنية من (٢٩ أبريل ٢٠٢٣م) إلى (٣١ يوليو ٢٠٢٣م) ، ومن خلالها تم جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة ، ثم قامت الدراسة بتحليل البيانات التي جمعتها وتفسيرها.

عاشرًا: عينة الدراسة (ومبررات اختيارها):

تم جمع مادة لعينة (قصدية) مكونة من (١٥) مفردة من الآباء الكهنة الممثلين لعدد من الكنائس الأرثوذكسية بإيبارشية الأقصر، وموزعين كالتالي: ((٤) مفردة من " كنيسة العذراء مريم بالأقصر"، فضلًا عن (٣) مفردة من "كنيسة مارجرجس بنجع الصياغ"، (٣) مفردة من " كنيسة الأنبا أنطونيوس والأنبا بولا بشرق السكة الحديد" ، ثم (٢) مفردة من "كنيسة الملاك ميخائيل بالأقصر"، (٣) مفردة من" كنيسة القديس موريس بطيبة").

الحادي عشر: مفاهيم الدراسة:

١.مفهوم الدين (The Religion):

يعرف (روبرت نيفيل Robert Neville) الدين على أنه " ممارسة المعتقدات في إطار روحي عند بعض الافراد، أما البعض الآخر يؤمن بأنه نظام روحي" (Robert Neville, 2018: p 3)، وفيما يشير في تعرفيه (كارل أولسون Carl Olson) بأن الدين "مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية (Religio) تعنى الخضوع أو الخشوع البشري لله أو إي أله آخر، كما أن هناك علاقة قوية متأصلة بين الله والبشر، وتظهر في ممارستهم الدينية من خلال الاحتفالات والطقوس الرسمية" (Carl Olson, 2010: p 1)، في حين (جميس بيرد James Baird، لوري نادل Laurie Nadel) رأوا في هذا المفهوم أن الدين "يضيف للإنسان في حياته معنى وقيمة من

خلال ممارسة ما يحتوى عليه من الطقوس والمعتقدات والأخلاق" (Baird, 2010: P Laurie Nadel, James 254)، بينما يعتقد (داش Dash) في مفهوميه أن الدين "نظام متماسك يتكون من ركنين أساسيين هم المعتقدات والممارسات التي تتعلق بنظام خارق للطبيعة أو القوى أو الأماكن أو الكيانات الأخرى، وهذا النظام يؤثر على سلوك أتباعه" (Dash, 2004: P 177).

وتعرف الدراسة الراهنة الدين (إجرائيًا) على أنه:

هو مجموعة من المعتقدات والطقوس والكتب المقدسة والقوانين الدينية التي تشكل وتضبط وتنظم حياة الافراد على جانبين أساسيين: الجانب الاول يتمثل في علاقة الله والانسان، والجانب الثاني يرتكز على العلاقة بين الانسان والآخرين.

٢.مفهوم الأسرة المسيحية (Christian Family):

عرف (القمص بيشوي وديع) أن الأسرة المسيحية "هي كيان إلهي مقدس تسمى الكنيسة، مكونة من ثلاث أطراف الله والزوج والزوجة مرتبطة بالكنيسة الأم كعلاقة العضو بالجسد الكلى، بالإضافة انه من أحد غايات الزواج وثماره هو الانجاب والتواصل واستمرار الجنس البشري" (القمص بيشوي وديع، ٢٠١٢م: ص ص ٩-١٤)، من زاوية أخرى أشار (لاري كريستنسون) في مفهوميه أن الأسرة المسيحية "مصدرها الله أما الأسرة عامة فهي عبارة عن حياة اجتماعية فقط ، وتختلف الأسرة المسيحية عن الأسرة عامة من حيث مصدر كل منها فالأولى ترتكز على الله أم الثانية فهي مصدرها المجتمع" (لاري كريستنسون، ٢٠٠١م: ص ٥) وعلى جانب أخر رأى (القمص بيشوي وديع) في تعرفيه أن الأسرة المسيحية "تهتم أن تكون بناء إلهي مقدس وليس مجرد وضع اجتماعي يضم عدد من الافراد فقط" (القمص بيشوي وديع، ٢٠٠٧م: ص ٧).

وتعرف الدراسة الراهنة الأسرة المسيحية (إجرائيًا) على أنه:

تتكون الاسرة من خلال سر كنسي وهو سر الزيجة وهى مكونة من زوج وزوجة وأطفال يعيشون معًا، وتهتم الكنيسة بشئونهم الدينية والاجتماعية والقانونية.

٣.مفهوم الكنيسة (The Church):

عرف (توماس نيلسون Thomas Nelson) أن كلمة الكنيسة "في اللغة الانجليزية المعاصرة لها خمس طرق للتعريف: فالأول يعنى مبنى للعبادة، الثاني المؤمنين بالمسيح، الثالث كطائفة، الرابع كنيسة محلية منظمة، الخامس الكنيسة العالمية وهى تمثل جسد المسيح، ولكن في العهد الجديد يوضح انها كنيسة محلية منظمة ذات جسد واحد هو جسد السيد المسيح" (Thomas Nelson, 2015: P 1182) في حين أن كلا من (إليزابيث داولينج Elizabeth Dowling، جورج سكارليت George Scarlett) رأوا في تعرفيهم "أن الكنيسة المكان الذى يجتمع فيه المؤمنين بالإضافة إنها تمثل جسد المسيح"(Elizabeth Dowling, 2006: P 82، George Scarlett) وعلى جانب أخر عرف كلا من (بول ستيفنز Paul Stevens، روبرت بانكس Robert Banks) أن الكنيسة "هي أسم مشتق من الكلمة اليونانية ekklesia علي هومكان لتجمعات دينية تضم مجموعة من أعضائها" (Paul Robert Banks,Stevens,2018: P 146).

وتعرف الدراسة الراهنة الكنيسة (إجرائيًا) على أنه:

هي مؤسسة مسيحية تابعة للإيبارشية القبطية الأرثوذكسية بالأقصر، ويديرها مجموعة من الآباء الكهنة تحت رعاية الأسقف الأنبا يوساب، وينتمى لها الافراد المسيحيين للعبادة والصلاة، كما تهتم بشئونهم الروحية والاجتماعية.

٤.مفهوم الإيبارشية (Diocese):

يعرف (القمص تادرس يعقوب) الإيبارشية على أنها "منطقة أو مقاطعة تحت ولاية أسقف وهو ممثل كنيسي ويساعده الكهنة والشمامسة" (القمص تادرس يعقوب، ١٩٩١م: ص ١١)، بينما أشار (سام وايز Sam Wise) في مفهوميه أن الإيبارشية "هي كلمة يونانية تعنى مديرية أو وحدة إدارية وأطلق على مسؤول هذه المنطقة (vicars) وهي تعنى الأسقف" (Sam Wise, 2020:p)، كما عرف (جون فورد John Ford) أن الإيبارشية "هي كلمة يونانية تعني إدارة علي مكان ما من قبل ممثل كنيسي" (John Ford, 2006: p 70)، في حين أن (إليزابيث جاكسون Elizabeth Jackson) رأت في هذا المفهوم أن الإيبارشية "هي منطقة جغرافية مسئول عنها أسقف يمثل الكنيسة الأرثوذكسية" (Elizabeth Jackson, 2006: P 66).

وتعرف الدراسة الراهنة الإيبارشية (إجرائيًا) على أنه:

هي مجتمع إقليمي يضم مجموعة من الكنائس والأديرة المسيحية القبطية الأرثوذكسية بالأقصر، وتتكون الإيبارشية من عدة كنائس وأديرة التابعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية ومن أبرزها الآتي:

١) كنيسة العذراء مريم بالأقصر.
٢) كنيسة مار جرجس بنجع الصياغ.
٣) كنيسة الأنبا بولا والأنبا أنطونيوس بالأقصر.
٤) كنيسة الملاك ميخائيل بالأقصر.
٥) كنيسة القديس موريس بالأقصر.

وهذا التقسيم الإداي لتسهيل وتنظيم عملية المتابعة والإدارة الكنسية من قبل الأب الأسقف المسئول عن الإيبارشية هو الأنبا يوساب، والاباء الكهنة المساعدين

للأب الأسقف.

٥.مفهوم القبطية (Coptic):

بين (بنتلي لايتون Bentley Layton) اللغة القبطية "هى آخر مراحل تطور اللغة الأصلية لمصر ، حيث انها كانت مكتوبة تقريبا من ٣٠٠-١٠٠٠ ميلادي في وادى النيل والدلتا والواحات" (Bentley Layton, 2007: P 1)، وفسر كلا من (برانكير Brankaer ، جوانا Johanna) أن القبطية "هي لغة استخدمها العرب كمصطلح للإشارة إلى مسيحين مصر وفي الأصل كان يشير لأحفاد القدماء المصريين نظرا لوجود سكان أجنبية، فيعتبر مصطلح قبطي يشير معنا العرقي واللغوي لمسيحي مصر (Brankaer, Johanna, 2010: P 23)، ويرى (واليس بودج Wallis budge) أن القبطية "هي اللغة الأم لمصر حيث تم تعديلها كثيرا، حيث دونت بالغة الهيروغليفية وبالغة الهيراطيقية" (Wallis budge, 2013: P 23).

وتعرف الدراسة الراهنة القبطية (إجرائيًا) على أنه:

مصطلح قبطي هو يشير لكل فرد ينتمى للديانة المسيحية.

الثانى عشر: بعض التوجهات النظرية التي اهتمت بمشروع الاحوال الشخصية للأسرة المسيحية:

يستعرض هذا المحور مجموعة من النظريات وهم نظرية الوظيفية الجديدة ونظرية الصراع ونظرية التفكك الاجتماعي ونظرية الدور الاجتماعي في تفسير موضوع الدراسة.

١. النظرية الوظيفية الجديدة Neo-Functionalism:

أشار (شحاته صيام) في رؤيته النظرية –الوظيفية الجديدة– إلى ثلاث جوانب

وهم مجتمع مستقر ومتماسك ومتجانس والعلاقات المتفاعلة بينه والتنظيم السائد فيه (شحاته صيام، ٢٠٠٩م: ص ٤٨).

وتأسيسا علي ذلك فأن العلاقات المتفاعلة بين الافراد تحتاج إلى ضوابط وقوانين لتنظيم المجتمع حتي يصبح وحده اجتماعية مستقرة ومتماسكة ومتجانسة وأن إي خلل في العلاقات المتفاعلة بدون وجود قواعد وقوانين تضبطه يؤثر علي استقرار المجتمع، وبناء على ذلك طالبت الدولة من الكنيسة المصرية بإجماع كل ممثلي الكنائس لوضع قانون يضبط وينظم التفاعلات القائمة بين الأسر المصرية المسيحية حتي يصبح المجتمع وحده متماسكة ومستقرة ومتجانسة.

٢. نظرية الصراع Conflict Theory:

وضح مصطفي خلف عبد الجواد مفهوم الصراع حيث أنه علاقة عدائية بين فردين أو جماعات في المجتمع (مصطفي خلف، ٢٠١١م: ص ٤٧٥).

ففي بعض الأوقات تأخذ الخلافات الأسرية المسيحية بين الزوج والزوجة شكل عدائي ويحدث صراعات عدائية عائلية ، كما وجود قانون يضبط الأحوال الشخصية للأسرة يشكل ضرورة في بناء نظام أسري سليم ويقلل من الصراعات التي تؤثر علي أفراد الأسرة والمجتمع الكنسي والمجتمع العام.

٣. نظرية التفكك الاجتماعي The Social Disorganization theory:

فسر (طلال أبو عفيفة) أن التفكك الاجتماعي باعتباره مصدر الجريمة في المجتمع كما يعتبر أفضل عالم اجتماع أمريكي (ثورستن سيلين) فهي الأفضل في تفسير الجريمة مرتكزة على عوامل اجتماعية، ويعتبر مؤسس نظرية التفكك الاجتماعي هو عالم الاجتماع الأمريكي ثورستن سيلين فهي الأفضل في تفسير الجريمة، كما ركز

سيلين علي أساس المقارنة بين أنواع المجتمعات من ناحية، وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع الواحد من ناحية آخري، واتفق سيلين مع دور كايم الذي أعتبر أن الأسرة تمثل أحد أسباب الثلاثة الرئيسية المؤثرة في تزايد نسبة الأجرام في المجتمع بجانب المجتمع الديني الذي ينتمي إليه الفرد، والمجتمع السياسي أيضا (طلال أبو عفيفة، ٢٠١٣م: ص ١٤٠).

٤. نظرية الدور الاجتماعي The Role theory:

من وظائف الدور الاجتماع كما أشار لها (ميتشل Mitchell) باعتبارها العملية التفكيرية لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع. (Mitchell (Aboulafia, 2010: P 57

وبناء على تفاقم المشكلات داخل البناء الأسرى المسيحي التي شغلت أذهان كل من له دور في المؤسسات الاجتماعية والدينية والقانونية والقضائية والسياسية توصلوا إلى المادة الثالثة من الدستور وهى تنص على " " وبناء عليه طالبت الكنيسة من الدولة بإنشاء قانون مبنى على تعاليمها مستندا على المادة الثالثة ووافقت الدولة وأفادت بالإجماع جميع الطوائف وصياغة مشروع موحد للمسيحيين وبالتالي كان دور ممثلي المؤسسات الكنسية هي الاجتماع لإنهاء المشروع وتسليمه للمؤسسات القانونية والسياسية لقيام بدورها ومراجعته.

الثالث عشر: رؤية نقدية للتراث البحثي الأمبيريقي:

المحور الأول: الدراسات التي استعرضت الأبعاد الاجتماعية والدينية لقانون الاسرة المسيحية:

١. اهتم (علي العيساوي) في دراسته بعنوان "**بناء نظام الأسرة في المسيحية والإسلام ٢٠٢٢م**" بالنظام الاسري في الديانة المسيحية، كما أهتم بنظام الزواج

واحكامه وشروطه ومبادئه، فيما تناول الخطبة في الديانة المسيحية وشروطها وأشار إلي المهر في المسيحية كما ابرز موانع الزواج في المسيحية مبينا الحقوق والوجبات في الاسرة المسيحية، واشار الي الطلاق في المسيحية والتربية الاسرية في الديانة المسيحية، وهدفت الدراسة إلي الاهتمام بنظام الاسرة المسيحية والاسلامية واستخدمت المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها: أن الديانة المسيحية و الاسلامية اهتمتا بالأسرة ونظامها واحكامها وكيفية الحفاظ عليها، اتفقت الديانتين علي أن أساس الاسرة هو الزواج الشرعي بين الرجل والمرأة. **وتتفق الدراسة الراهنة مع توصية (العيساوي) حول:** أهمية بناء نظام الأسرة على نحو سليم، وإظهار التعاليم لشريعة الخاصة بها، وحث المؤسسات المجتمعية سواء كانت الحكومية أو المؤسسات المدنية علي إصلاح الأسرة (العيساوي، على،٢٠٢٠ م).

٢. يُبين (محمود عبد الحكم) عبر دراسته بعنوان "**مدي حق الزوج المسيحي في تعدد زوجاته _دراسة في القانون المصري_ ٢٠٢٠م** " إلى ضرورة تعدد القوانين الخاصة بمسائل الاحوال الشخصية نظرا لتعدد الأديان في الدولة، فأن القانون الخاص بحياة الفرد الذي يحكم المسائل الاحوال الشخصية هو قانون خاص بشريعته، وهنا هدفت الدراسة إلي التعرف على مدي حق الزوج المسيحي في تعدد زوجاته، كما اعتمد الباحث بالمنهج التأصيلي والوصفي التحليلي.

تختلف الدراسة الراهنة مع الاتجاه الأول وتتفق مع الاتجاه الثاني من نتائج (محمود عبد الحكم) حيث: انقسم الفقه في الاجابة علي تساؤل الدراسة فالاتجاه الأول يتجه إلي يجوز للزوج المسيحي أن يعدد زوجاته وهذا يختلف مع القانون المقترح للأسرة المسيحية والاتجاه الثاني لا يجوز للزوج المسيحي أن يعدد زوجاته، وهنا يتفق مع القانون المقترح للأسرة المسيحية (محمود عبدالحكم، ٢٠٢٠م).

٣. اهتم (سوروكوفسكي وآخرون) في دراستهم تحت عنوان "**الانتماء الديني والرضا الزوجي: القواسم المشتركة بين المسيحيين والمسلمين والملحدين٢٠١٩م**" بأن البعد الديني في حياة الفرد له تأثير في حياته النفسية والاجتماعية كالزواج ، فالزواج يقوم على العقيدة الدينية المنتمي لها الفرد ويؤثر على حياته النفسية، لذا هدفت الدراسة على قياس مستوى السعادة على الافراد المتزوجون وبين المسيحيين والمسلمين والملحدين واعتمدوا الباحثون في دراستهم على المنهج المقارن واستعانوا بأداة الاستبيان وقاموا بالتطبيق على مفردات العينة من متعدد الثقافات.

وتتفق الدراسة الراهنة مع نتائج (سوروكوفسكى) حول: أن حياة الاجتماعية للأفراد تؤثر على حياتهم النفسية أى كان الدين المنتمي له، فمن الضروري إيجاد قانون يضبط الأحوال الشخصية حسب انتماء الفرد لديانته ليحقق الرضا النفسي والاجتماعي للأفراد (سوروكوفسكي، ٢٠١٩م).

المحور الثانى: دراسات اهتمت بنشأت الكنيسة المصرية وتطور طوائفها:

٤. تناول (مارك نيكنز) في كتابه بعنوان "**مسح لتاريخ المسيحية العالمية ٢٠٢٠م** " في كتابه نشأته الكنيسة وتطورها التاريخي حتى الوقت الحاضر وأشار بالطوائف المسيحية ونشأتها ومدى اختلاف كل طائفة عن الاخرى كما وضح ان المسيحية انتشرت في جميع انحاء العالم منذ قيامة السيد المسيح و بين الايمان المسيحي منذ العصر الرسولي حتى الان ، ويركز على أبرز الاختلافات والتطورات العقيدية والطقسية في الطوائف المسيحية بأمريكا مع توضيح اختلاف كل طائفة عن غيرها.

تتفق الدراسة الراهنة مع هذ كتاب (مارك نيكنز) حول : أن مع التطور التاريخي للمسيحية ظهرت العديد من الانقسامات في الكنيسة وترتب عليه ظهور طوائف

عديدة على مدار فترات زمنية مختلفة وبناء على ذلك طالبت الكنائس المسيحية بلوائح قانونية تهتم بشئونهم الاجتماعية إلى أن صرحت الدولة بوضع والاتفاق الكنائس المسيحية على مشروع موحد يتناسب مع عقيدة كل طائفة ويهتم بالأحوال الشخصية للمسيحية.(Mark Nickens, 2020)

٥. أشارت (حنان علي) في دراستها بعنوان "**الاختلافات العقائدية بين الطوائف المسيحية وتأثيرها علي المنشآت الدينية بالتطبيق علي كنيسة سانت أوجيني بمحافظة بورسعيد ٢٠١٨م** " إلي مدي اختلاف الطوائف المسيحية حتي في مبانيها ومنشئاتها المعمارية نظرا أن لكل طائفة عقيدة خاصة بها تختلف عن غيرها، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي الاسباب التي أدت الي انشقاق الكنسية ذات الجسد الواحد ومدي انعكاس كل عقيدة لها طائفة خاصة بها علي التصميم المعماري لمنشآتها الكنسية، واستخدمت المنهج الوصفي لوصف منشآتها المعمارية والمنهج التاريخي لسرد تاريخ الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

تتفق دراسة الراهنة مع نتائج (حنان علي) حول: أهمية وضع قانون موحد يتناسب مع الفروق العقائدية ، وجود نظام قانوني ينظم الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية لتتجنب المنازعات التي تحدث داخل الإطار الأسري (حنان على، ٢٠١٨م).

المحور الثالث: دراسات اهتمت بقانون الأسرة المسيحية الحالي والمقترح "قانون الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية":

٦. تناول (أسامة أبو الحسن) في دراسته بعنوان " **أثر المادة الثالثة الجديدة من دستور ٢٠١٤ على قانون الأحوال الشخصية واجب التطبيق على المسيحيين المصريين ٢٠٢٢م** "المادة الثالثة من الدستور التي تنص على (المصريين

المسيحيين واليهود هي المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية)، وأهميتها وكيفية تأثيرها على الحياة الاجتماعية بشكل خاص والمجتمع بصفة عامة ومدى تأثيرها على قانون الاحوال الشخصية الذى يصاغ ويعد تبعا للدين.

كما انه يوضح الوضع القانون المصري قبل إصدار النص الدستوري في عام ٢٠١٤ ففي عام ١٩٥٥ تم إلغاء تعدد الجهات التقاضي وفقا للدين من قبل المشرع المصري مع الاحتفاظ بالتعدد التشريعي لقوانين الاحوال الشخصية تبعا للدين واستمر هذا الوضع لعدة سنوات واهتمت المحكمة الدستورية العليا التضيق من الصعوبات إلى أن أضافت جانب جديدا يتلخص في أن الأساس هو المساواة بين المواطنين أمام القانون باستثناء تعدد قوانين الاحوال الشخصية وفقا للدين.

تتفق الدراسة الراهنة مع (أسامة أبو الحسن) حول: أهمية المساوة بين المواطنين أمام القانون، وتعدد قوانين الاحوال الشخصية تبعا للدين، وتأثير المادة الثالثة من الدستور الذى أرست جانبا تطالب به الكنيسة المصرية بوضع قانون يساعدهم في إدارة أحوالهم وشئونهم الدينية (أسامة أبو الحسن، ٢٠٢٢م).

٧. وضح (الألزاسي) في دراسته بعنوان" **صراع الطلاق القبطي في مصر المعاصرة ٢٠١٩م**": التطور التاريخي وحالة الراهنة للقانون الطلاق داخل المجتمع القبطي الأرثوذكسي المصري والتفاعلات المعقدة بين المواطنين الأقباط وكنيستهم ومحاكم الدولة، حيث بعد أن تم تجليس البابا تواضروس الثاني بابا الاسكندرية و بطريرك الكرازة المرقسية في عام ٢٠١٢م، قام البابا تواضروس الثاني بالعديد من الإصلاحات داخل الكنيسة، كما اهتم ب بإدخال احكام أكثر ليبرالية فيما يتعلق بالطلاق.

لذا التدقيق في المقابلات والبيانات الصحفية التي أشار إليها البابا تواضروس الثاني والمجمع المقدس، حيث يوضح مواقفهم وآرائهم وأفكارهم حول تغيير قانون الأسرة الحالي مبرراتهم نحو قانون الطلاق المقترح، الأخذ في الاعتبار منظور الأقباط المطلقين الذين سعوا لمسارات وثغرات قانونية إدارية للحصول علي الطلاق، كما انه يقيم قانون الاسرة الجديد علي حياتهم.

وتتفق الدراسة الراهنة مع مقال (الألزاسي) حول: أهمية وضع قانون يهتم بالمسائل الشخصية للفرد وبناء أسرة مسيحية يحكمها قوانين خاصة بها، تسعي إلي تحقيق النظام أسري له ضوابطه واحكامه التي تتناسب مع المجتمع المسيحي (Elsässer, 2010).

مناقشة معطيات الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق تبين أن معظم الدراسات السابقة سعت إلى أهمية وضع قانون أحوال شخصية للأسرة المسيحية لبناء نظام أسرى مسيحي على نحو سليم، واعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي، وتتفق الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في أحدى المناهج التي تعتمد عليها الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي.

وتبين من الدراسات السابقة أن جميعها اعتمدت على أداة جمع البيانات القياس مثل أداة الاستبيان واختلفت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في أداة جمع البيانات القياس حيث استخدمت أداة المقابلة شبة المنظمة وأداة تحليل المضمون وأداة أخباريون و أداة الاتصال التليفوني.

وعلى الرغم مما سبق عرضه، اتضحت نقاط جديدة، كمنطلقات لدراسة الراهنة تذكر منها ما يلى:

١. غفلت الدراسات السابقة عن التعرف على العوامل التي أدت إلى صياغة قانون الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية.
٢. غفلت الدراسات السابقة تناول مشروع قانون الاحوال الشخصية للأسرة المسيحية.

الرابع عشر: التحليل السوسيولوجى للدراسة الميدانية:

بناء على ما تقدم من هذه الدراسات حول " الابعاد الاجتماعية والدينية لمقترح قانون الأسرة المسيحية" توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ويمكن تلخيص ذلك فيما يلى:

أولًا: النتائج الخاصة بالبيانات الأولية لمفردات عينة الدراسة:

١. جميع مفردات عينة الدراسة بنسبة (100%) ذكور فقط ولا يوجد إناث نهائياً لأن ممثلي الكنائس القبطية الأرثوذكسية هم الآباء الكهنة وهم رجال فقط لأن هذه الوظيفة للرجال فقط .
٢. يتراوح النسبة الأعلى للفئة العمرية لمفردات عينة الدراسة كانت ما بين (٥١: إلى أقل من ٦٠) .
٣. والنسبة الأكبر من مفردات عينة الدراسة للرتبة الكهنوتية هي الرتبة القسيسية.
٤. يوجد نسبة من مفردات عينة الدراسة المسئولين عن المجلس الأكليريكى الذى من ضمن اختصاصاته قضايا الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية.

ثانياً: النتائج الخاصة بالمحور الأول (التعرف على مشروع قانون الاحوال الشخصية للأسرة المسيحية):

١.الكشف عن الدافع وراء صدور القانون (من حيث الابعاد الاجتماعية والدينية):

٥. أسلوب التحايل على الطلاق: هو أسلوب متبع بشكل ظاهري لحصول أحد الطرفين على الطلاق يتمثل في التحول والتنقل من طائفة لطائفة أخرى ليتم تطبيق شريعة محايدة وهى شريعة الدولة بسبب أن الطرفين مختلفين في الطائفة وهذا مخالف لتعاليم والقوانين الكنسية ويصبح بالنسبة للفرد حل مؤقت ولكن يترتب عليه الكثير من الازمات فيما بعد مثل لجوئه للكنيسة لأخذ تصريح بالزواج ثاني وعدم موافقة الكنيسة له بذلك ..

ب. أهداف مشروع قانون الأسرة للمسيحين في مصر:

٦. إيجاد حلول للقضايا الأحوال الشخصية للمسيحيين التي لا يكون السبب هو الزنا الفعلي أو الروحي.

ج. أهمية مشروع قانون الأسرة للمسيحين في مصر :

٧. المحافظة على الأمن والاستقرار والاستمرار الأسرى بصفة خاصة والمجتمعي المسيحي بصفة عامة.

٨. يتميز المقترح القانوني بالمرونة في التقاضي مقارنًة بما كان من قبل.

د. القائمين على بناء مشروع قانون الأسرة للمسيحين في مصر:

٩. شاركت الطوائف المعتمدة والمعترف بها في إعداد مشروع قانون أحوال شخصية للمسيحيين هم : (الطائفة القبطية الأرثوذكسية، الطائفة الكاثوليكية، الطائفة الأنجيلية، طائفة الروم الأرثوذكس، طائفة السريان الأرثوذكس) .

١٠. صاغ المقترح القانون للأسرة المسيحية بالنسبة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية هم المجمع المقدس.

ثالثا : النتائج الخاصة بالمحور الثانى (التعرف على ما يقدمه مشروع الاحوال الشخصية للأسرة المسيحية "المشكلات والعلاج "):

١١. أبرز المشكلات التي سيعمل المشروع على معالجتهما تتمثل في المسائل المتعلقة بالزواج، حيث أنه وضع شريعة الزوجة الواحدة ولا يتم الاعتراف بالزوج المدني، وأصبح هناك ما يعرف بالانحلال الزواج (التفريق المدني) كالهجر، ويتم في حالتين الحالة الأولى "أذا كان بشكل متصل ومستمر ولا يوجد أطفال لمدة أكثر من ثلاث سنوات"، والحالة الثانية "أذا كان متصل ومستمر ويجد أطفال لمدة أكثر من خمس يتم الانحلال الزواج"، وفي حالة أن هناك أسباب سابقة للزواج ويسمى (بطلان الزواج أو التطليق) وهو زواج قام بناء على غش أحد الطرفين وعن طريق الخطأ وبالنسبة للميراث فهي عملية تقسيم الأنصبة بالتساوي بين الرجل و المرأة، وأخيرًا؛ التبني سيتم في حالة وجود شهادة ميلاد تؤكد أن الطفل مسيحي في هذه الحالة تكون الأسرة المسيحية مسموح لها بتبني الطفل.

رابعا: النتائج الخاصة بالمحور الثالث : تعامل القانون الجديد وفقا للكنيسة القبطية الأرثوذكسية من المفاهيم المرتبطة (انحلال الزواج "التفريق مدنى"، بطلان الزواج "التطليق"، الطلاق، الزنى الحكمي، الميراث):

١٢. **انحلال الزواج (التفريق مدنى):** هو تفريق أو الانفصال الرابطة الزوجية – لاستحالة العشرة بين الزوجين – مدنيا فقط كالهجر في حالتين: الحالة الأولى في حالة أنه لا يوجد أطفال بحد أدنى ثلاث سنوات والحالة الثانية يوجد أطفال بحد أدنى خمس سنوات، وبعد انحلال الزواج مدنيا تكون الكنيسة هي المسئولة فيما بعد بهذا الملف لتحقق في أمره ويجوز للكنيسة أن تصرح لأى من الطرفين أو كليهما بالزواج كنسي وفقا للمتغيرات السابقة أو التالية.

١٣. **بطلان الزواج (التطليق):** (تعود للأسباب قبل الزواج) هو زواج قام عن طريق الخطأ أو غش أحد الطرفين أو إخفاء أحد الطرفين عن أسباب لابد أن يعرفها الطرف الاخر.

١٤. **الطلاق:** (تعود لأسباب بعد الزواج) الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تعترف أن لا طلاق إلا لعلة الزنا وأنواع الزنا (الزنا الفعلي، الزنا الحكمي، الزنا الروحي) وتصرح الكنيسة بالزواج لطرف المتضرر، وتمنع للمذنب.

١٥. **الزنا وأنواعه: ينقسم الزنا إلى ثلاث أنواع وهم:**

(أ) الزنا الفعلي: هي العلاقة الجنسية الواقعة و الفعلية والغير شرعية بين أحد أطراف الرابطة الزوجية وشخص خارج الرابطة الزوجية.

(ب) **الزنا الحكمي:** وجود مستندات وأدلة سواء كانت ورقية أو إلكترونية بعد التحقق منها بأن هناك علاقة آثمة بين أحد أطراف الرابطة الزوجية وشخص آخر.

(ج). **الزنا الروحي:** هو في الارتداد عن المسيحية أو تغيير الملة.

١٦. **الميراث:** توزع الأنصبة الوراثية بالمساوة بين الرجل والمرأة.

خامسا: النتائج الخاصة بالمحور الرابع :التحقق من وجود تحديات قد تعرقل صدور القانون حتى الآن ليصبح قانون فعلى بدلا من مقترح (التحديات، الأسباب، وكيفية تلافيها):

١٧. بنسبة (60%) من مفردات عينة الدراسة لا يفصحون عن وجود معوقات لصدور قانون الأحوال الشخصية أم لا وأفادوا بأنه علينا الانتظار.

النتائج الخاصة بتحليل المضمون:

١٨. مشروع قانون الاحوال الشخصية للأسرة المسيحية في المراحل النهائية ليصبح قانون فعلى.

١٩. بدأت أزمة الأحوال الشخصية منذ مطالبة الأكليروس والأراخنة بإنشاء أول مجلس ملى عندما تولى الأنبا مرقس وكيلا للبطريركية ، وبعد أن تولى البابا كيرلس الخامس كرسي البطريركية الغى هذا المجلس إلا أن تم صدور أول مجلس ملى بقانون له لائحته واختصاصاته وجاءت المادة ١٦ ، ١٧ بأنشاء المجلس الأكليريكى وتوضيح اختصاصاته.

التوصيات والرؤية الاستشرافية :

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة تقدم الباحثة بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في بناء نظام أسرة سليم:

١. حث الدولة على التعرف على أسباب التي تعرقل صدور القانون حتى الآن والعمل على تقديمه للمواطنين المسيحين بشكل فعلى.
٢. مراعاة أن التطورات الحديثة المستمرة تحتاج لعملية النظر إلى لقانون من حين لآخر لمواكبة العصر الحديث.
٣. عقد ندوات ولقاءات مستمرة مع رجال الدين المسيحي والمسئولين لتحدث عن مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسيحين وشرحه للمواطنين .
٤. عمل حملات توعية على السوشيال ميديا ووسائل الاعلام يتم فيها تقديم مشروع قانون الأحوال الشخصية للأسرة المسيحية لكلى يصل لكل منزل في مصر مع مراعاة أن القانون تمت صياغته على نهج إنجيلى وليس نتاج فكرى بشرى.
٥. حث الآباء الكهنة الذين يتعاملون مع المنازعات الأسرية بشكل مباشر بدراسة المشروع بشكل متعمق لمساعدة الأسرة في حل مشكلتهم.
٦. توعية الأسرة بأن القانون قائم على فكرة إيجاد حلول لقضايا الاحوال الشخصية للأسر المتضررة وليس قائم على تفكك الأسرة المسيحية.
٧. الاهتمام بتوفير متخصصين وخبراء في مختلف التخصصات الكنسية والاجتماعية والقانونية والنفسية والطبية والتربوية لتكون هي المسئولة عن لتقديم منهجية وقائية أو منهجية علاجية أو منهجية إنشائية هدفها بناء نظام أسري مسيحي سليم ومستمر.
٨. العمل على تقديم برامج مشورة للمقبلين على الزواج في جميع التخصصات بشكل علمي مدروس ومتكامل وتقديم شرح لأساسيات الحياة الاسرية من جميع الجوانب الدينية والاجتماعية والنفسية والتربوية والقانونية لضمان الاستقرار الاسرى والحد من المشكلات.

المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

١. مأمون طربية (٢٠١٢م): السلوك الاجتماعي للأسرة، بيروت، دار النهضة العربية، ص ٧.

٢. **دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م، ص ٦.**

٣. عبد المؤمن، على معمر(٢٠٠٨م): **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٨م، ص ٢٨٧.

٤. مسعود، أحمد طاهر(٢٠١١م): **المدخل إلى علم الاجتماع**، المنهل، ٢٠١١م، ص ٢٠.

٥. لطفى، طلعت أبراهيم (٢٠١٠م): **أساليب وأدوات البحث الاجتماعي**، القاهرة، دار الغريب، ط٢، ص ١٢٣.

٦. القمص بيشوي وديع (٢٠١٢م): **المفهوم المسيحي للأسرة**، طنطا، مكتبة كاتدرائية الشهيد مارجرجس بطنطا، ص ص ٩ – ١٤.

٧. كريستنسون، لاري (٢٠٠١م): **أيقونة الأسرة المسيحية**، ترجمة القمص أشعياء ميخائيل، مطبعة دير الشهيد مارمينا العجائبي بمريوط، ص ٥.

٨. القمص بيشوي وديع(٢٠٠٧م): **أضواء علي البيت المسيحي**، طنطا، مكتبة كاتدرائية الشهيد مارجرجس، ط١، ص ٧.

٩. القمص تادرس يعقوب ملطي (١٩٩١م): **إعرف كنيستك إعرف لغتك قاموس المصطلحات الكنسية**، القاهرة، مطبعة الأخوة المصريين، ص ١٣.

١٠. البابا شنودة الثالث(٢٠٠٨م): **مصطلحات وموز في الكتاب المقدس**، القاهرة، الكلية الإكليريكية للأقباط الأرثوذكس، ص ص ٨-٩.

١١. القمص تادررس يعقوب ملطي (١٩٩١م): **اعرف كنيستك إعرف لغتك قاموس المصطلحات الكنسية**، القاهرة، مطبعة الأخوة المصريين، ١٩٩١م، ص ٤.

١٢. صيام، شحاته (٢٠٠٩): **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلي ما بعد الحداثة**، مصر، العربية لنشر والتوزيع، ص ٤٨.

١٣. عبد الجواد، مصطفي خلف (٢٠١١م): **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، عمان، دار المسيرة ، ط٢، ص ٤٧٥.

١٤. أبو عفيفة، طلال (٢٠١٣م): **أصول علمى الاجرام والعقاب وآخر جهود الدولية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود**، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، ص ١٤٠.

١٥. العيساوى، على زمان جاسم (٢٠٢٢م): **بناء نظام الأسرة في المسيحية والاسلام**، كلية الامام الأعظم الجامعة، مجلة الباحث للعلوم الاسلامية.

١٦. عبد الحكم، محمود (٢٠٢٠م): **مدي حق الزوج المسيحي في تعدد زوجاته دراسة في القانون المصري**، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

١٧. عبد العزيز، حنان علي محمود (٢٠١٨م): **الاختلافات العقائدية بين الطوائف المسيحية وتأثيرها على المنشآت الدينية بالتطبيق علي كنيسة سانت أوجيني بمحافظة بورسعيد**، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة المنصورة.

١٨. أبو الحسن، أسامة (٢٠٢٢م): **أثر المادة الثالثة الجديدة من دستور ٢٠١٤م على قانون الأحوال الشخصية واجب التطبيق على المسيحيين المصريين**، المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع، المجلد ٣، العدد٣.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

19. Reza banker(2014): **Normativity in legel sociology methodological reflections on law and regulation in late modernity**, Sweden, Springer: P 24.
20. John Whitte (2019): **church state and family**, New York, university printing house Cambridge, P 18.
21. Joshua Iyadurai (2023): **Social Research Methods**, Chennai india, Marina Centre for interdisciplinary Studies in Religion,P 55.
22. Robert Neville (2018): **Defining Religion Essays in Philosophy of Religion**, the united states of America, University of New York, P 3.
23. Carl Olson (2010): **Religious Studies The Key Concepts**, London and new York, Routledge, P 1.
24. James Baird, Laurie Nadel (2010) : **Happiness Genes Unlock the Positive Potential Hidden in Your DNA**, N.J, new page books, P 254.
25. Dash (2004): **Invitation to Social and Cultural Anthropology**, New Delhi, ATLANTIC PUBLISHERS &DISTRIBUTORS, 2004, P 177.
26. Thomas Nelson (2015): **KJV, Foundation Study Bible Holy Bible**, King JamesVersion, P 1182.
27. Elizabeth Dowling ،George Scarlett (2006): **Encyclopedia of Religious and Spiritual Development**, London, Saga, P 82.
28. Paul Stevens, Robert Banks (2018): **The Complete Book of Everyday Christianity**, Graceworks, midview city, P 146.
29. Sam Wise (2020): **Roman Britain: celts ,caesars & catastrophes**, Badger and Seal, 2020, P 18.

30. John Ford (2006): **Saint Mary's Press Glossary of Theological Terms**, the united states of America, Saint Mary's Press, P 70.
31. Elizabeth Jackson (2006): **Culture**, New Delhi, Locus, P 66.
32. Bentley Layton (2007): **Coptic in 20 lessons**, Paris, library of congress, P 1.
33. Brankaer, Johanna (2010): **Coptic A Learning Grammar**, Wiesbaden, Harrassowitz verlag, P 2.
34. Wallis budge (2013): **Coptic biblical texts in the dialect of upper Egypt**, Oregon, Eugene, P 23.
35. Mitchell Aboulafia (2010): **Transcendence On Self-Determination and Cosmopolitanism**, California, Stanford University Press, P 57.
36. Sorokowski, all (2019**): Religious affiliation and marital satisfaction: Commonalities among Christians, Muslims, and atheists**, Poland, University Institute of Psychology, University of Wrocław.
37. Mark Nickens (2020): **A Survey of the History of Global Christianity**, B&H Publishing Group, Second Edition.
38. Elsässer (2019): **The Coptic divorce struggle in contemporary Egypt**, Social Compass.

The Social and Religious Dimensions of the Christian Family Law Proposal: An Exploratory Study on a Sample of Representatives of the Churches of the Coptic Orthodox Diocese in Luxor

Abstract:

The current study dealt with the subject of the personal status project for Christian families and aimed to reveal the social and religious dimensions that stand behind the issuance of the legal proposal for the Christian family and highlight its objectives, importance and those in charge of building it, and identify the problems that the new law will address with clarification, in addition to revealing the treatment of the new law according to the Coptic Orthodox Church of related concepts such as: (Dissolution of marriage (civil separation), invalidity of marriage (divorce), divorce, adultery, inheritance) as well as addressing the challenges that may hinder the issuance of the law, so the study relied on the descriptive analytical approach and the historical approach and the case study method, as the study used the semi-organized interview guide, newsmen, telephone communication and content analysis.

The study reached several results, including: The legal proposal of the Christian family is flexible in litigation. The law was drafted on an evangelical approach that did not contradict the teachings of the Bible and canonical laws, based on the teachings of the Apostles and the Church. The term unified project means that the project participated in the preparation and formulation of items, all five recognized churches, and everyone has agreed on some articles, and others of the articles differed each church and specialized in its own article and based on its teachings and doctrine..

Keywords: Religion, Christian family, church, diocese, Coptic**.**